المحور الأول: مدخل الى الاقتصاد الكلي

المحاضرة الأولى: التحليل الاقتصادي ومنهجيته

1- مفهوم النظرية الاقتصادية: تحاول النظرية الاقتصادية فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية الناتجة عن نشاط الأعوان الاقتصادية في مجتمع ما بطريقة تبسيطية وتجريدية، حيث لا يمكن فهم هذه الظواهر إلا بفهم نشاطها من جهة، ومن جهة أخرى العلاقات المختلفة التي يخلقها المحيط الاجتماعي والمؤسسي بين مختلف أنشطة هذه الأعوان، وعادة ما يشكل الوجه الأول موضوع النظرية الاقتصادية الجزئية، والوجه الثاني موضوع النظرية الاقتصادية الكلية.

تتعامل النظرية الاقتصادية الجزئية مع الوحدات الفردية في الاقتصاد وهي عادة الأسر والمؤسسات، فتهتم النظرية الجزئية مثلاً بالكيفية التي توزع بها الأسر دخلها على انفاق مختلف السلع والخدمات، وتهتم أيضاً بتحديد مستوى الانتاج الذي يمكن للمؤسسة من تعظيم ربحها. وعلى النقيض من ذلك تتعامل النظرية الكلية مع الاقتصاد الوطني في مجموعه وتتجاهل الوحدات الفردية وكثيراً من المشاكل التي تواجهها، وبالتركيز على الاقتصاد الوطني في مجمله فان النظرية الكلية تهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام الأسعار، وليس الناتج ومستوى الأسعار في كل مؤسسة على حده.

وهناك فرق أخر بين النظريتين من الناحية المنهجية، حيث أنه يعتبر ما هو مسلم به في النظرية الجزئية مثل الناتج والمستوى العام للأسعار يعتبر متغيرات أساسية لنظرية الاقتصادية الكلية، في المقابل فان ما يعتبر مسلم به في النظرية الكلية مثل توزيع الناتج والعمالة والانفاق بين مختلف الصناعات والوحدات الإنتاجية يعتبر متغيرات للنظرية الجزئية.

ويلاحظ أيضاً بالنسبة للتفرقة بين النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية أن مشاكل التجميع تكون أكثر صعوبة في النظرية الكلية عنها في النظرية الجزئية بسبب عدم التجانس بين السلع والخدمات وأسعارها، فنحن نعلم أن سعر سلعة يتحدد بطلب السوق وعرضه، ومن ثم نقوم بتجميع طلبات المستهلكين وعرض المؤسسات التي تنتج عنهما السعر والكمية التوازنية، أما التجميع على المستوى الكلي يتطلب الحصول على دالة الطلب والعرض الكليين من خلال تجميع منحنيات الطلب والعرض على مختلف السلع والخدمات في المجتمع، ومن ثم يتحدد مستوى الناتج الكلي والتوظيف والأسعار.

تتميز النظرية الاقتصادية الكلية عن النظرية الجزئية بأن مشاكله تنعكس آثارها على غالبية أفراد المجتمع وإن كانت بدرجات متفاوتة، فمشاكل التضخم والبطالة يعاني منها جميع أفراد المجتمع، أما المشاكل الاقتصادية الفردية على المستوى الجزئي فلا تعكس مشكلة عامة.

2- أنواع التحليل الاقتصادي : يمثل التحليل الاقتصادي الجهد العملي الذي يقوم به الباحثون في دراستهم للظواهر والعلاقات الاقتصادية، وهي أداة تمكنهم من اختبار صحة النظرية الاقتصادية، ومدى قدرتها على تفسير وشرح سلوك الظواهر الاقتصادية كما تجري في الواقع، ومن خلال التحليل الاقتصادي يستطيع الباحثون أو الاقتصاديون تقرير قبول النظرية الاقتصادية أو رفضها، ومن ثم قبول أو رفض القوانين الاقتصادية التي من شأنها أن ضبط مسار العلاقات الاقتصادية. وأياً كان الأمر فان اتجاهات التحليل الاقتصادي متنوعة، وفيما يلي نعرض أبرز صور واتجاهات التحليل الاقتصادي.

أ- التحليل الاقتصادي الساكن: هو التحليل الاقتصادي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير عنصر الزمن عند دراسة الظاهرة الاقتصادية، فهو تحليل قائم على دراسة الظاهرة في لحظة زمنية معينة.

ب- التحليل الاقتصادي الساكن المقارن: التحليل الساكن المقارن هو المقارنة بين الحالتين لهما نفس العلاقة السببية ولكن قيمة المتغير الخارجي قد تغيرت، أي تختلف من حالة إلى أخرى.

ج- التحليل الاقتصادي الديناميكي (الحركي): التحليل الديناميكي هو التحليل الذي يدرس ظاهرة اقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، أي يدرس هذه الظواهر وفقاً لتغيراتها عبر الزمن.